

غير عار فبهم فخذ غير قادم كما لا يقدر عدم معرفته به اذا حضر
شخصه في السماع منه والله اعلم وان اجاز للسمن المنسبين في
الاجازة ولو يعرفهم باعيانهم ولا بانسابهم ولم يعرف عددهم ولم
يتصفح سماعهم واحدا فواحد اذ ينبغي ان يصح ذلك ايضا كما يصح
سماع من حضر مجلسه السماع منه وان لم يعرفهم اصلا ولم يعرف
عددهم ولا تصح اشخاصهم واحدا واحدا وان اذ اجازت لمن
شأنه فلان وتعود للاخذ بغيره والتمسك بشرط الظاهر
انه لا يصح وبذلك افتى القاضي ابو الطيب الطبري الشافعي في مسألة
الخطيب المافظ عن ذلك وعلى بانه اجازة لمجرد قوله فهو قوله
اجازت لبعض الناس من غير تعيين وقد يولد ذلك ايضا بما فيها
من التعليق بالشرط فانما يقصد بالجملة فيفسد بالتعليق على ما
عرف عند قوم وحك الخطيب عن ابي يعلى بن العلاء الخليلي وابي
الفضل بن عروس المالكين انها اجازة ذلك وهو لاء التلوة
كما نؤمنها من هذا بهم ينبغي ان اذ اوجه الجملة ترتفع في
تلوة الماعند وجود المشيئة بخلاف الجملة الواقعة فيما اذا اجاز
لبعض الناس وان اذ اجازت لمن شأنه فهو كقولها اجازت لمن
شأنه فلان والله اعلم بل هذه اكثر جملة وانتشارا من حيث
انها معلقة بمشيئة من لا يحصر عددهم بخلاف ذلك ثم هذا فيما
اذا اجاز لمن شأنه اجازة منه فان اجاز لمن شأنه الرواية عنه
فان اجاز بالجملة من حيث ان مقتضى كل اجازة تفويض الرواية
بها المشيئة المجازة فكان هذا مع كونه بصيغة التعليل تصح
بما يقتضيه الاطلاق وحكاية اللام لا تعليقا والحقيقة وهذا
اجاز بعض الائمة الشافعيين في ابيع ان يقول بعينه هكذا

ان شئت

ان شئت فيقول قبلت ووجد بخط ابي الفتح محمد بن الحسين
الازدي الموصلي المافظ اجازت رواية ذلك لمع من احب ان يروي
عني اما اذا اجازت لفولن كذا وكذا استهارة رواية عن اولئك ان
شئت او اجبت او اردت فالامر لا قوي انه لا اجازة اذ قد
انتفت في الجملة وحقيقة التعليق لم يبق سوى صفة العلم
عند الله تعالى النوع الخامس من انواع الاجازة الاجازة للمؤمنين
ولذلك روي الاجازة للطلق الصفر هذا النوع خاص فيه قوم
من المتأخرين واختلفوا في جوازها ومثاله ان يقول اجازت لمن
يولد لفولن فان عطف المدوم في ذلك على الموجود بان قال
اجازت لفولن ومن يولد له واجازت لك ولولدك وعقبك ما
تناسلا كان ذلك اذ اقول في الجملة من الاقوال ولشدة الاجازة
اصحبه الشافعي في الوقف القسم الثاني دون الاول وقبل اجازة
اصحاب مالك والحنيفة او من قال ذلك منهم في الوقف القسمين
كليهما وفعل هذا الثاني في الاجازة من المتقدمين ابو بكر
ابن ابي اود السجستاني فانار وبيننا عنه انه سئل الاجازة فقال
قد اجازت له ولاولادك وكجمل كجملة بعض الذين لم يولدوا بعد
واما الاجازة للعدوم ابتداء من غير عطف على موجود فقد
اجازها الخطيب ابو بكر لما فظ وذكره سمي ابا يعلى بن الفراء
الخليل و ابا الفضل بن عروس المالكين كجملة ان ذلك وحكمه اذ لا
ايضا ابو نصر بن الصديق الفقيه فقال ذهب قوم الى انه يجوز
ان يجيز لمن لم يولد قال وهذا انما ذهب اليه من يعتقد ان
الاجازة اذ في الرواية لا يحد ثمة ثم بين بطلان هذه الاجازة
وهو الذي استوعب عليه رأي شيخنا القاضي ابي الطيب الطبري الامام